- تدني كفاءة ونوعية التعليم: ولقد حصل بعض التدهور في كفاءة ونوعية التعليم جراء عدة أسباب وبالأخص ما يتعلق بانخفاض الأنفاق عليه ونقص المستلزمات ومنها الآلات ومكائن التدريب العملي ومختبرات الحاسوب أضافة إلى النقص الحاصل في الوسائل التعليمية الضرورية المرافقة للمنهج الدراسي من حيث الكم والنوع فضلاً عن اعتماد طرق التدريس المرتكزة على أسلوب الحفظ وعدم التأكيد على التحليل والاستنتاج وتشجيع روح المبادرة والأبداع.

المناهج الدراسية وسوق العمل :

لقد تطور مفهوم المنهج الدراسي مثلما تطورت المفاهيم التربوية الأخرى فان تعقد مشاكل الحياة واشتباك مصالح الأفراد والجماعات شمل جميع النواحي وتغلغل في كل منعطف وزاوية فيها وبالطبع أصاب التربية والتعليم نصيب وافر منها فضلاُ عن التغيرات في الأسس والأساليب التربوية لجعلها ملائمة للمطالب الحيوية الجديدة التي تتلاءم مع أساليب الحياة الجديدة.

ومثلما تطورت البحوث والدراسات لمعرفة أهمية إعداد المعلم والمدرس وتوجيهما ليكونا قادرين على الاضطلاع بالمسؤولية المترتبة عليها والقيام بها بأكمل وجه. فإن الاهتمام بالمنهج الدراسي سلط الضوء عليها ولذلك تباينت نظريات المنهج. ونظريات المنهج استندت في أفكارها على أسس ومبادىء انطلقت منها ونجد أن هناك نظريات احتفظت بأفكارها الأساسية وان اختلفت أساليبها ومنذ تأسيسها كفكرة مثل الفلسفة المثالية والواقعية وهناك من النظريات ما اندثر ثم قامت بأسماء مختلفة.

ويعتبر المجتمع المرجع الأول والأساسي الذي يعتمد أي منهج تربوي

لارتباط المناهج التعليمية بالنظم الاجتماعية والسياسية ولانعكاس النظام الاجتماعي السائد في بلد ما على المناهج، ولكون المدرسة مؤسسة اجتماعية لها أكبر الأثر في التغير الاجتماعي ، ولكون المنهج المدرسي أداة يتحقق بواسطتها أهداف المدرسة في حركة المحافظة على التراث وحركة التغير الاجتماعي يواجه المجتمع كثيراً من المشكلات سواء على مستوى البناء أو في التنفيذ ولا بد للمنهج من معالجة هذه المشاكل ولكون المدرسة تتعامل مع بشر لكل نفس عواطفها ومشاعرها الخاصة وأن لجو العلاقات الإنسانية داخل المدرسة أثر في حدوث احتكاك بين الطلبة. ولذلك نجد أن مادة المنهاج تحتل منزلة هامة في إعداد المعلم، فهي تمكنه من معرفة مفهوم المنهج وعناصره وكيفية بنائه وخطوات هذا البناء، كما تمكنه من فهم التنظيمات المنهجية المختلفة ومعرفة ما بها من عيوب وثغرات.

والمناهج الدراسية اليوم هي أحد أهم مقومات العملية التعليمية ؛ فهي المرآة التي تعكس ظروف المجتمع الذي تخدمه وتحقق أغراضه وتواجه احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية وبقدر ما يصيب المجتمع من تغيرات في هذه المجالات بقدر ما ينبغي أن ينعكس ذلك على مناهج التعليم كذلك تُعد متطلبات سوق العمل من الأسس الهامة التي يجب أن تبنى في ضوئها مناهج عالمنا العربي، لذا؛ فأن بناء المناهج لا بد أن يحقق الأهداف التالية:

1) مساعدة الطلاب على تعلم المعارف والمهارات التي تؤهلهم للحصول على العمل في المستقبل القريب.
2) إكساب الطلاب المعارف والمهارات المتصلة بالعمل ؛ مما يشجعهم على التعلم الذاتي.

3) مساعدة المعلمين على ربط دروسهم وموادهم التعليمية بخبرات مواقع العمل الفعلية.

4) مواجهة التغيرات التي تحدث في النظم الاقتصادية ، والاجتماعية نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين والتي تحتاج إلى إعداد خاص.

5) زيادة الاتصال بين المدرسة وقطاعات العمل والإنتاج يؤدي بدوره إلى تغذية راجعة تفيد في تطوير المناهج الدراسية لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

من هنا يمكننا القول: أن الدول التي تمتلك رصيدًا وافرًا في مجال المناهج ، تكون أكثر فهمًا ووعيًا من غيرها ، بأن الخريجين سيتجهون إلى سوق العمل ؛ ليؤدوا أدوارًا ويمارسون مهارات معينة ، وبالتالي تقوم بحصر متطلبات سوق العمل في جميع المجالات واتخاذ نتائج هذا التحليل نقطة البداية لبناء مختلف المناهج الدراسية.

دور التخطيط الاستراتيجي في تحديد متطلبات سوق العمل :

لقد شهد سوق العمل في السنوات الاخيرة تطورات كبيرة وتحولات واسعة برزت بصورة جلية في مظاهر عدة، من بينها : التنافس الشديد في السوق من خلال الاسعار ونوعية المنتج واسلوب العرض وطريقة التسويق، وظهور الشركات عابرة القارات، ودخول التقنية الحديثة في عمليات الانتاج والتسويق، وسهولة التعاملات المصرفية التي سهلت عملية التبادل التجاري، وإنشاء منظمة التجارة الدولية World trade Organization التي تقوم على أساس فتح الاسواق وتحرير التجارة بين الدول، إضافة إلى توجه كثير من الدول نحو الخصخصة، كوسيلة